



Date: 09/01/2024

العالم تخلص عن معتقلي الرأي في الإمارات

قالت [المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا](#) إن القرار الإماراتي بإحالة 84 من معتقلي الرأي أمام محكمة أمن الدولة تمهيدا لمحاكمتهم بتهم جديدة ملفقة، بعد انتهاء مدة محكومية معظمهم هو سلوك يعكس الوجه القبيح للنظام الإماراتي الذي يصدر للعالم صورة دولة السعادة والحرية والرفاهية، بينما هو ماضٍ في قمع نشاط حقوق الإنسان وارتكاب مزيداً من الانتهاكات دون اكتراث بالقوانين الدولية، ومناشدات المنظمات الحقوقية الرسمية وغير الحكومية الداعية إلى تحسين أوضاع حقوق الإنسان في البلاد.

وأضافت المنظمة أن وسائل إعلام إماراتية رسمية أعلنت السبت الماضي، أن النائب العام الإماراتي، أمر بإحالة 84 متهماً إماراتياً إلى محكمة أبوظبي الاتحادية الاستئنافية (محكمة أمن الدولة) لمحاكمتهم عن "جريمة إنشاء تنظيم سري آخر بغرض ارتكاب أعمال عنف وإرهاب على أراضي الدولة"، لتبدو وكأنها قضية جديدة، لكن في الواقع لم تكن هذه سوى تكرار لذات التهمة التي وجهت للعديد من النشطاء والمعارضين قبل سنوات والتي عرفت بمجموعة "الإمارات 94"، وزج بهم في السجون على إثرها حتى الآن.

وأوضحت المنظمة أن عدداً كبيراً من هذه المجموعة محتجزون منذ ما يقرب من عقد من الزمن، وقد انتهت مدة عقوبتهم، أو شارفت على الانتهاء بعد محاكمات جائرة ومسيئة خرموا فيها من حقهم في التمتع



بمحاكمة عادلة، إذ قُبض عليهم بسبب مطالبتهم بإرساء قواعد الديمقراطية في البلاد وإعطاء مساحة أكبر لحرية الرأي، وحوكموا في محاكمة جماعية كبيرة شهدت خروقات قانونية فجة ونتج عنها أحكام إدانة قاسية بحقهم، مع تعريضهم للتعذيب النفسي والجسدي، بالإضافة إلى التنكيل بعائلاتهم بتجريد بعضهم من الجنسيات وفرض حظر على سفرهم، مع التضييق عليهم أثناء الزيارات، وحرمانهم من أغلب الخدمات المقدمة للمواطنين.

ولفتت المنظمة إلى أن هذا القرار جاء بعد أسابيع قليلة من انتهاء [قمة المناخ](#) التي عُقدت في دبي، التي كان انعقادها في الإمارات بمثابة تحدي للقيم الإنسانية والأخلاقية، وإعلان صريح بالتخلي عن الضحايا وتفضيل المصالح الدبلوماسية والصفقات العسكرية والاقتصادية والسياسية على احترام حقوق الإنسان.

قبيل انعقاد القمة ناشدت العديد من المنظمات الحقوقية والمدافعين عن حقوق الإنسان حول العالم الدول المشاركة الامتناع عن المشاركة في تلك القمة، أو على الأقل أن تحاول تلك الدول استغلال الموقف وإثارة قضايا حقوق الإنسان وانتزاع ضمانات من النظام الإماراتي لتحسين الأوضاع والإفراج عن المعتقلين وفك القيود المفروضة على حرية الرأي والتعبير.

لكن الواقع جاء صادمًا، فعلى الرغم من حديث بعض قادة الدول عن أوضاع معتقلي الرأي وحالات خاصة لبعضهم مثل المعتقل أحمد منصور، إلا إنه كان حديثًا أجوفًا شكليًا لا ينبني عليه عمل، ليوافق النظام الإماراتي هذا الحديث كغيره بلا مبالاة وتجاهل، ثم لم يلبث أن أصدر القرار المذكور إيغالا في ذات الانتهاكات التي تواجه الإمارات انتقادات حقوقية بسببها.

ولفتت المنظمة إلى أن الناشط الإماراتي والمعتقل السياسي الأبرز [أحمد منصور](#) ضمن قائمة المعتقلين الـ84 والمعتقل منذ حوالي 10 سنوات تعرض خلالها لسيل من الانتهاكات، ورغم كل البيانات والتقارير



الأممية والحقوقية عن حالته، وتوثيق حالته كمتعقل تعسفي دون شك، إلا دول العالم لم تعر حالته اهتماما حقيقيا، ولم يتم اتخاذ أي إجراء لإنفاذه مع غيره ممن يتعرضون لانتهاكات منهجية داخل السجون الإماراتية.

ودعت المنظمة المجتمع الدولي مجددا إلى اتخاذ خطوات فعالة للضغط على النظام الإماراتي وإلزامه بإطلاق سراح كافة معتقلي الرأي دون قيد أو شرط فيكفي ما واجهوه من ظلم وقضاء سنوات من عمرهم في سجون سيئة السمعة تسببت لهم بأمراض كثيرة فقد أن الأوان أن يعود هؤلاء إلى بيوتهم ومعاملتهم وعائلاتهم كسائر المواطنين.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا